مجلة الباحث – المدرسة العليا للأساتذة الشيخ العلامة مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري – بوزريعة – الجزائر

المجلد: (17)	العدد: (02)	السنة:2025	صفحات المقال: 864 - 882	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

إسهامات الوقف في تسيير مؤسسات المدينة خلال العهد العثماني

– مدينة الجزائر أنموذجا –

The Contribution of " The Wakf " to the Management of the city's Institutions during the Ottoman era - Algiers city as a model -

أمير يوسف

المدرسة العليا للأساتذة الشيخ العلامة مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري، بوزريعة، الجزائر

amir.youcef@ensb.dz

فلة موساوي – القشاعي

جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر (2)، الجزائر

Fellamoussaoui@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2025/04/22 تاريخ القبول: 2025/08/28 تاريخ النشر : 2025/09/30

المؤلف المراسل: أمير يوسف، amir.youcef@ensb.dz

الملخص:

يدرس هذا المقال الظاهرة التاريخية للوقف، الذي أصبح موضوعا لكثير من الدراسات والأبحاث، كونه يشمل جوانب تاريخية وقانونية واجتماعية واقتصادية، وتعد الأوقاف باعتبارها صدقة جارية، تجسيدا حيًا للواقع الاجتماعي المحلي للجزائر خلال العهد العثماني، الذي يعد مشروعا حضاريا ضخما أعان المجتمع الجزائري على النهوض والنمو في مختلف المجالات، ويعبر عن مدى وعي الفئات المحبسة بقضايا مجتمعهم ودينهم. ومن خلال أوقاف المؤسسات المختلفة في مدينة الجزائر، والتي بلغت أقصى اتساعها خلال القرنيين السابع عشر والثامن عشر، يمكن دراسة المجتمع انطلاقا من الدور الذي قام به الواقفون في نهضة مدينة الجزائر وتطورها. واستنادًا الى اطلاعنا على بعض الوثائق الوقفية الموجودة في مركز الارشيف الوطني الجزائري، وما كتب في مراجع حديثة، تكونت هذه الدراسة التي أعتقد انها لا تزال قاصرة عن تقديم صورة واقعية للدور الكبير الذي أدّاه الوقف في تشييد بنية المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، و بنوع من الدراسة سنحاول توضيح وتقريب الفكرة حول الدور الذي لعبه الوقف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني.

الكلمات المفتاحية: الوقف، المجتمع، الإدارة، مدينة الجزائر، العهد العثماني.

Abstract:

This article examines the historical phenomenon of the Waqf, which has become the subject of many studies and research, as it includes historical, legal, social and economic aspects. The Waqf as a current charity is a living embodiment of the local social reality of Algeria during the Ottoman era, which is a huge civilization project that helped Algerian society to rise and grow various fields, and expresses the extent of the awareness of the confined groups to the issues of their society and their religion. Through the waqf of various institutions in the city of Algiers, this reached its maximum expansion during the 17th and 18th centuries. The study of society can be based on the role played by the waqf in the renaissance and development of city of Algiers. Based on our access to some waqf documents located in the Algerian National Archives Center, and what has been written in recent references, this study was formed, which I believe is still insufficient to present a realistic picture of the great role played by the waqf in the construction of the structure of Algerian society during the Ottoman era, and with some kind of study we will try to clarify and approximate the idea about the role played by the waqf in society of the city of Algiers during the Ottoman era.

Keywords: *Endowment ; Society; Administration; City of Algiers; Ottoman era.*

المجلد: (17) | العدد: (02) | السنة:2025 | صفحات المقال: 864 - 882 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

1. مقدمة:

ارتبط ظهور الوقف[1] كممارسة دينية مع بداية الدولة الإسلامية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ونما في عهد الخلفاء الراشدين، ليستكمل تطوره في الفترات الإسلامية اللاحقة، ولعل أهم ما يميز تاريخ المغرب الكبير أنه شهد ظاهرة الوقف مثله مثل باقي الأقطار الإسلامية، خاصة بعد الفترة الموحدية حيث وصل ذروته، بسبب تطور الحياة الدينية وهيمنة الطرق الصوفية على المجالين الديني والاجتماعي، والتي كانت لها عدة أدوار منها ما هو متعلق بالمجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، حيث أن معظم أنظمة الحكم التي سادت كانت منبثقة عن المساجد والزوايا، التي لعبت دورا كبيرا في حماية دول المغرب الكبير من الخطر والاحتلال الأجنبي خلال الفترة الحديثة (16م–19م) وذلك بالدعوة لردع الخطر الأوروبي الإسباني منه والبرتغالي.

يعتبر الوقف أساس تطور المجتمعات العربية الإسلامية على مدار قرون، حيث أسهم الواقفون من كل الفئات الاجتماعية وعلى اختلاف مكانتهم في هذه العملية، و قد وجدنا أن العديد من المؤسسات التي كانت قائمة بمدينة الجزائر نالت نصيبا من هذه الأوقاف الشيء الذي ضمن استمرار مؤسسات المجتمع في أداء خدماتها. و من هنا نتساءل ما هو دور الوقف في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني؟ وما مدى إسهامه في تدعيم مؤسساتها الخيرية وتفعيل نشاطها في المجتمع؟ .

إن انتشار الوقف في المغرب الأوسط على غرار الأقطار الإسلامية، كان في البداية يهدف أساسا إلى نيل الأجر والثواب بحكم أنه من الأعمال الخيرية والصدقات الجارية[2]، لكن مفهوم الوقف تطور من الإطار الديني إلى الإطار السياسي الإداري والاجتماعي الاقتصادي والثقافي وذلك بتطوره مع مجيء العثمانيين، حيث أصبح أكثر تنظيما وهيكلة، و بدأت المعالم الأولى لنظام الوقف تتشكل أو تظهر بداية من القرن 16م، وقد رسخه الحكام الأوائل وتبعهم في ذلك من جاء بعدهم.

عرفت كل المدن الجزائرية الوقف كتنظيم له اجراءاته الخاصة وهياكله المنظمة ومؤسساته المتميزة، حيث تكاثرت الأوقاف بشكل مثير للانتباه وأضحت مؤسسة الأوقاف بوجه عام إحدى المؤسسات الهامة من حيث إسهامها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بل والإدارية أيضا، وأصبح تسيير الحواضر (المدن) مرتبطا بها أشد الارتباط، لما لها من دور محوري في تنظيم شؤون المدينة .

تكمن أهمية الوقف في الإدارة الحضرية، إذ كان له دور كبير في تسيير المرافق العمومية كالمساجد والعيون والثكنات، بالإضافة إلى مساعدة الفقراء والمحتاجين والطلبة والمدرسين (المعلمين). وتنبه المصادر الى هذه الأهمية، مشيرة الى أن المؤسسات الوقفية القائمة في الجزائر وقتذاك قد أسهمت إسهاما كبيرا في توفير المداخيل اللازمة لتسيير عدد من القطاعات، بمعنى آخر أن مصاريف صيانة المساجد والمقابر والمرافق العامة، لم تكن تتحملها الإدارة الجزائرية خلال العهد العثماني، وإنما كانت على عاتق وكلاء مؤسسات الأوقاف المختلفة[3].

المجلد: (17) | العدد: (02) | السنة:2025 | صفحات المقال: 864 - 882 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

وقد ذهبت بعض المصادر الغربية الى القول إن المدن الاسلامية في الفترة الحديثة لم تكن تخضع لإدارة حضرية منظمة، وأن طابع الفوضى في التسيير كان غالبا عليها، وأكد ذلك الباحث فريد خياري بقوله: "أن الدراسات حول الإدارة الحضرية للمدينة الإسلامية أكدت عدم وجود تنظيمات جديرة بهذه التسمية، لكن الأمر يختلف مع الحكم العثماني، و هذا لا يعني أنها غير موجودة"[4]. حيث تشير تلك الدراسات إلى أن التسيير السياسي والإداري للمدينة كان تحت الرقابة الكلية للحكومة وكان الإشراف على إدارة المدينة وتسييرها من صلاحيات الباشا أو الداي[5].

من خلال ما سبق ذكره، لا يعني أنه لم تكن موجودة إدارة حضرية للمدينة الإسلامية قبل مجيء العثمانيين، وقد نبه لهذا الأمر المؤرخ الفرنسي أندري ريمون (Andre Raymond) بخصوص تسيير المدينة وإدارتها، وأرجعه إلى شح الأخبار وندرتها وأشاد في نفس الوقت بأهمية الوثائق في الكشف عن هذا الجانب وخاصة سجلات المحاكم الشرعية[6]، التي لا يمكن الاستغناء عنها لما تتضمنه من معلومات قيمة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجزائر خلال العهد العثماني[7]، وخاصة ما يتعلق بشؤون الإدارة والقضاء والتعليم والعبادة. وبالرجوع إلى وثائق الوقف يمكننا التعرف على الحياة اليومية لمجتمع المدينة من خلال المعطيات الدقيقة والمفصلة عن المعاملات اليومية والإجراءات الإدارية بين مختلف الشرائح الاجتماعية، كما أنها تعطينا صورة حقيقية عن مجتمع المدينة في مختلف مجالات الحياة، وتؤكد لنا بأن الوقف ظاهرة حضارية ووسيلة اجتماعية ودافع ثقافي وروحي[8].

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضوع، أن تسيير المدينة كان خاضعا لسلطتين سياسية واقتصادية اجتماعية دينية[9]، حيث لم يكن هناك أي تعارض أو تداخل بين هذين المستويين من السلطة الحضرية، فالمهام ذات العلاقة بالنظام العام وحفظ الأمن هي الأسس التي تقوم عليها المدينة، أما تنظيم المدينة الاجتماعي والاقتصادي فقد خضع للمبادرات الفردية الخيرية وللسلطة الدينية[10].

إن تنظيم الحياة الحضرية وتنظيم مجتمع المدينة والسهر على السير الحسن لها، وكذا رعاية الحقوق المدنية للفرد كلها قضايا شكلت حيزا هاما من انشغالات الحكام، فكان الموظفون في مؤسسات الأوقاف المختلفة يعينون من قبل أعلى سلطة، وتفسير هذا التدخل المباشر في تعيين المشرفين على مجال يمكن وصفه بالحيوي يدل على حرص السلطة على تجنب الفوضى من جهة والاستناد إليه كقوة مؤثرة في تسيير المدينة[11].

أما بالنسبة لدراستنا هذه فإن أهمية الوقف في تسيير المدينة يتجلى من خلال إسهام مؤسسات الأوقاف في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بفضل ما أوقفته مختلف الشرائح الاجتماعية من عقارات وغيرها لصالح المساجد والزوايا والفقراء وباقي المرافق العمومية، الشيء الذي ساعدها على أداء وظيفتها واستمراريتها.

المجلد: (17)	العدد: (02)	السنة:2025	صفحات المقال: 864 - 882	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

2. إدارة الوقف:

شهدت مؤسسات الأوقاف تطورا ملحوظا في الجزائر خلال العهد العثماني، ولعبت دورا هاما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فكانت تغطي نفقات المهتمين بالتعليم من فقهاء ومعلمين وطلبة والقائمين على المساجد والمدارس والأضرحة، وتتكفل بصيانة أماكن العبادة والمقابر والمرافق العامة، كما أنها أداة للحفاظ على حقوق الورثة والقصّر والعجزة وعاملا مساعدا للحد من المظالم والأحكام التعسفية[12].

كان الإشراف على الأوقاف ومراقبة كل الإجراءات المتعلقة بها، واتخاذ القرار في جميع القضايا التي ترفع من طرف الوكلاء من منازعات وفتوى، أو كل ما يتعلق بالأملاك الموقوفة من كراء ومعاوضة ومختلف الأمور المتعلقة بالأملاك المحبّسة، من مهام وصلاحيات المجلس العلمي[13].

وبالتالي كان المجلس العلمي بمثابة هيئة أو جهاز إداري يشرف على مراقبة وضعية الأملاك الموقوفة وتسييرها عن طريق وكلاء يقومون بدورهم رفع تقارير في حالة توقع فساد الوقف وضياعه، أو انقطاع مردوده بسبب عجز مستغله عن إصلاحه وترميمه، وتزخر سجلات المحاكم الشرعية بالعديد من الوثائق التي توثق مرافعات رفعت الى المجلس العلمي في قضايا متعلقة بالوقف، ومن خلال الصيغة التي وردت في الوثائق نستطيع أن نبين الحرص الذي أولاه المجلس في الحفاظ على الأوقاف، نذكر على سبيل المثال لا الحصر وثيقة مؤرخة في 1824م، نصها " ... انحصر الآن حبس الجنة المذكورة في الفقراء المذكورين ، وضاعت الجنة المذكورة ، ورام المعظم الاجل السيد علي خوجة وكيل اوقاف الحرميين في التاريخ دفعها للعناء (الكراء) ... ، ورفع أمره في شأن ما ذكر على لسان السيد محمد بن مسعود باش شاوش بدكان أوقاف الحرمين المذكورين في التاريخ، أمر به شأن ما ذكر إلى العلماء الأعيان ومصابيح الزمان المنعقد بهم المجلس العلمي بالجامع الاعظم داخل البلد المذكور، الفقيهان العالمان أحمد بن إبراهيم بن أحمد وعلي بن محمد المانجلاتي والسيد الفقيه السيد الحاج مفتاح الدين افندي قاضي الحنفية في التاريخ والشيخ الإمام العلامة قاضي المالكية في التاريخ وأعلمهم بما ذكر ...وطلب منهم مسلكا شرعيا ...فأجابوه الى ذلك "[14].

ونظرا لانتشار ثقافة الوقف في المجتمع الجزائري، وما عرفته البلاد من رخاء اقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين في ظل الوجود العثماني، فقد ظهرت عدة مؤسسات وقفية أهمها مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين (مكة والمدينة المنورة) تتكفل بفقراء مكة والمدينة، مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم مهمتها الإشراف على المساجد المالكية، مؤسسة أوقاف سبل الخيرات تشرف على المساجد الحنفية، مؤسسة أوقاف الأضرحة والزوايا ومؤسسة أوقاف أهل الأندلس، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى ذات صبغة اقتصادية أو دينية أو أهداف عسكرية مثل أوقاف الجند والثكنات وأوقاف العيون، هذه المؤسسات الوقفية عرفت أيضا جهازا إداريا يسهر على رعاية الأوقاف ويخضع لتوجيهات المجلس العلمي ويستمد سلطته من الديوان[15].

المجلد: (17) | العدد: (02) | السنة:2025 | صفحات المقال: 864 - 882 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

وما تجدر الإشارة إليه، أن مؤسسات الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني لم تعرف إدارة منظمة أو هيئة رسمية تشرف على الأوقاف إلا بداية من القرن السابع عشر ثم تطورت خلال القرن الثامن عشر، كان في بداية الامر تسيير الأملاك الموقوفة من طرف الواقف نفسه تحت إشراف القاضي أو المشرف الذي يعمل تحت سلطة القاضي[16]، ونظرا للدور الذي أصبح يلعبه الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني وازدياد عدد الأوقاف وكثرتها، تطلب من الإدارة العثمانية في الجزائر أن تضع تنظيمات وقوانين إدارية خاصة، تسهر على رعاية شؤون هذه الأوقاف التي تتوزع على عدة مؤسسات خيرية، ولهذا أوجدت هيئة محلية رسمية مستقلة تتكون من عدة موظفين يمثلون مجلسا خاصا وهو بدوره يخضع لتوجيهات ومراقبة المجلس العلمي.

و يلاحظ من خلال وثائق الوقف أن تسيير الاوقاف اعتمد في بدايته اعتمادا كليا على الوكلاء الذين كانوا يسند اليهم الإشراف المباشر على إدارة الوقف وتنفيذ احكامه، وتُظهر هذه الوثائق أن اختيار الوكلاء كان يتم وفقا لطبيعة الوقف وتخصصه، حيث تشير بعض الوقفيات الى أن وكيل الحرمين الشريفين كان من العلماء أو أهل العلم، لما يتطلبه هذا النوع من الأوقاف من دراية شرعية، وفي أوقاف العيون وردت تسميات مثل "خوجة العيون" ، "قائد الفحص" أو "شيخ البلد" ما يدل على أن التعيين كان يتم من ذوي الخبرة الفنية والإدارية، أما في أوقاف الأسواق والدكاكين فقد وجدنا إشارة الى أن الوكيل هو أمين الامناء (رئيس الجماعات الحرفية)، أي من أهل السوق وأعيانه [17]، ويستخلص من هذه الأمثلة أن الوثائق الوقفية لا تعكس فقط البنية الادارية للأوقاف، بل تكشف أيضا عن تنظيم عملي قائم على التخصص والخبرة في تسييرها.

ازدادت أهمية موظفي مؤسسة الوقف ابتداء من النصف الأول من القرن الثامن عشر بشكل كبير بسبب اتساع مجال الوقف وكثرته، فبالإضافة إلى القاضي والوكلاء الذين تكمن مهمتهم في مراقبة كل الأوقاف، هناك موظف خاص مسؤول على كل نوع من الوقف يعرف بالشيخ الناظر أو المتولي كما يرد في عقود التحبيس، يعين من طرف الباشا أو الداي شخصيا ومن طرف البايات في الأقاليم[18]، ويعتبر الناظر الموظف الرئيسي في مؤسسة الوقف وذلك راجع للمهام الموكلة إليه والمتمثلة أساسا في المراقبة الإدارية للوقف والمحافظة على أصل الوقف، وكذلك مراقبة سجلات الحسابات المتعلقة بالأوقاف، بالإضافة إلى جمع عوائد الأوقاف وتوزيعها على مستحقيها[19].

يساعد الشيخ الناظر في إدارة الوقف وأداء مهامه مجموعة من الموظفين التابعين له وهم الأعوان والخوجات والشواش، يعينون من طرف القاضي[20]، ومن خلال المهام الموكلة إلى موظفي الأوقاف في كل مؤسسة، يتلخص دورهم في الحفاظ على العقارات المحبسة وصيانتها وتقديم خدمات خيرية واجتماعية وثقافية، من أجل تحقيق المبدأ الذي قامت عليه هذه المؤسسات والغاية التي أرادها الواقفون. (أنظر الملحق رقم 02).

المجلد: (17) | العدد: (02) | السنة:2025 | صفحات المقال: 864 - 882 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

ومما سبق ذكره يمكن القول أن هذا الهيكل الإداري المنظم والدقيق لمؤسسات الوقف المختلفة سمح بظهور إدارة حضرية مستقلة عن الإدارة السياسية، لعبت دورا كبيرا في تسيير المدينة دون تعارض مع السلطة السياسية، بل أسهمت بشكل كبير في الحفاظ على تماسك المجتمع وأفراده وترسيخ المبادئ والقيم الإسلامية والإسهام في ضمان استمرار المرافق العمومية في أداء وظيفتها، بالإضافة إلى الحفاظ على الطابع العمراني للمدينة.

تعتبر مؤسسات الوقف أهم شريان للحياة الاقتصادية بمدينة الجزائر، ومن العوامل المتحكمة في الحياة الاجتماعية والثقافية، من خلال ما توفره من مصادر الدخل وما تساهم به من نفقات وما تضمنه من الوظائف والخدمات[21]، والتي تؤكدها الإحصائيات التي وضعتها الإدارة الفرنسية كما يلي:

– مؤسسة الحرمين الشريفين: عدد أوقافها لا يقل عن ألفين منها 1558 وقفا خيريا، ذات دخل سنوي قدر سنة 1830م بـــ 43222 فرنكا[22].

– مؤسسة الجامع الأعظم: عدد أوقافها 492 وقف، ذات مردود سنوي قدر سنة 1830م بـــ 120000 فرنك[23].

– مؤسسة سبل الخيرات: عدد أوقافها 331 وقف، ذات مردود سنوي بلغ سنة 1830م حوالي 600 فرنك[24].

– مؤسسة أوقاف الأندلسيين بلغ عدد أوقافها 101 وقفية ذات مردود سنوي بلغ سنة 1830 حوالي 600 فرنك[25].

بالإضافة إلى مؤسسات أخرى مثل أوقاف الأضرحة والزوايا، وأوقاف الجند والثكنات والمنشآت العسكرية وأوقاف العيون.

ومن هذه الأرقام يمكن القول أن القسم الأكبر من الأملاك العقارية في مدينة الجزائر كانت وقفا خيريا[26]، وهذا ما أكدته التقارير الفرنسية أثناء احتلال الجزائر سنة 1830م[27] ، أما أسباب انتشار الأوقاف في الجزائر وازدهارها خاصة في القرن الثامن عشر، فترجع إلى جوانب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد أثرت هذه الجوانب في نظام الوقف وعملت على تدعيمه وازدهاره، كما تأثرت هي نفسها بنظام الوقف ويمكن أن نوضح ذلك من خلال ما يلي:

3. تسيير المؤسسات الدينية والتعليمية:

لعبت الأوقاف دورا كبيرا في الجزائر خلال العهد العثماني في تسيير ودعم المؤسسات الدينية والتعليمية ، فقد ساهمت في تمويل بناء المساجد والمدارس والزوايا[28] وضمان استمراريتها دون انقطاع، مما مكن الفقراء وطلبة العلم من الوصول الى التعليم، ووفرت موارد دائمة للعلماء والائمة والموظفين، وبذلك ساعدت الاوقاف على حفظ كرامة الافراد، و الحد من الانحرافات الاجتماعية، كما ساهمت في ترسيخ القيم الأخلاقية ونشر العلم، وهو ما عزز من تماسك المجتمع وساهم في تقدمه.

المجلد: (17)	العدد: (02)	السنة:2025	صفحات المقال: 864 - 882	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

1.3. المؤسسات الدينية:

يعتبر المسجد في الإسلام من أهم الدعائم التي قام عليها المجتمع الإسلامي منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وهكذا سيظل ركنا أساسيا في بناء صرح الأمة، لذا تطلبت العقيدة الإسلامية إقامة المساجد منذ العقود الأولى للدعوة، ثم سار الخلفاء الراشدون والصحابة والتابعون على هذا المنهج، فكانوا يعلمون الناس أصول دينهم ويتشاورون في أمور دنياهم، ومع انتشار الدين الإسلامي كثرت المساجد بالضرورة في كل الأنحاء، فالمساجد بيوت الله فوق الأرض، كما حث القرآن الكريم والسنة النبوية المسلمين على عمارتها والاعتناء بها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من بنى مسجدا لله بنى الله له في الجنة مثله)[29].

كان المسجد في الماضي يقوم بنفس الدور الذي تقوم به المؤسسات الجامعية في حقول الثقافة والعلم والفكر، فالرسول صلى الله عليه وسلم كان يجلس في المسجد ليرشد الناس ويثقفهم ويعلمهم، وفيه كان يجلس كبار الصحابة ومن بعدهم كبار التابعين.

كان للوقف دور كبير في إنشاء وبقاء هذا المعلم الأساسي من الشخصية الإسلامية، فكان بناء المساجد والاعتناء بها من مصاريف ونفقات المؤمنين والمحسنين طمعا في الأجر والثواب وليس على عاتق الدولة، حيث احتضنت مؤسسة الوقف المساجد التي كانت تحتاج إلى موارد للإنفاق عليها، بتوفير كافة الاحتياجات والمستلزمات من دفع أجرة العاملين فيه من أئمة وخدام والحفاظ، كذا القارئين والمؤذنين، بالإضافة إلى كلفة ما يحتاج إليه من زيت وشمع وحصير وترميم، حيث ذكرت وثيقة مؤرخة في سنة 1142هـ/ 1729م أن الداي عبدي باشا أوقف سبع علويات (دار ذات طابق) وفندق ودار، على المسجد الذي أحدث بناءه بقاع السور داخل مدينة الجزائر، يصرف ريعها في الأمور السالف ذكرها[30].

وقد أشار العديد من الأروبيين الذين زاروا مدينة الجزائر الى كثرة مساجدها وجمال هندستها، حيث يذكر هايدو (Haedo) أنه في أواخر القرن 16م كان يوجد في مدينة الجزائر وحدها مائة مسجد كبير وصغير يسير من طرف المرابطين[31]، ونظرا لنمو وتطور ظاهرة الوقف خلال القرنين 17م و18م واهتمام الجزائريين بهذه المؤسسات وخاصة الحكام، أصبحت تشمل على عدد لابأس به من المساجد ومراكز التعليم، أما دوفو (Devoulx) يذكر أنه مع نهاية الحكم العثماني كان يوجد بمدينة الجزائر 166 مؤسسة دينية، 13 مسجد كبير، 109 صغير، 32 ضريح و12 زاوية[32]. ومن خلال هذه الأرقام نستطيع القول أن هذه المساجد والزوايا هي ثمرة النشاط الوقفي المنبثق من العمل الخيري الذي عرفته مدينة الجزائر من بناء المساجد والزوايا وتجديدها وترميمها والحفاظ عليها، والدليل على ذلك أن معظمها بقي قائما إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م.

المجلد: (17)	العدد: (02)	السنة:2025	صفحات المقال: 864 - 882	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

3. 2. المؤسسات التعليمية:

ارتبط النشاط العلمي في الحضارة الإسلامية ارتباطا وثيقا بالحياة الدينية، حيث حرص المسلمون عبر مختلف مراحل تاريخهم على تلقين أصول الدين والعقيدة، ومن هذا المنطلق ارتكز التعليم في الجزائر –منذ العصر الإسلامي– أساسا على العلوم الدينية، وكان مرتبطا بالمساجد باعتبارها الفضاء الرئيسي للتعلم ، وزاد من ازدهار هذه الحركة العلمية إسهام الجزائريين في الوقف على التعليم، سواء ببناء المدارس أو تخصيص الأوقاف لصيانتها، أو برصد أجور المعلمين والطلبة، وقد دلت على ذلك عدة وثائق وقفية محفوظة في سجلات المحاكم الشرعية ، إذ نجد فيها نصوصا صريحة تشير الى تأسيس مدارس دينية ووقف العقارات والاموال عليها لضمان استمرار نشاطها، ومن بين هذه الوثائق، وقف يعود الى سنة 1164هـ/ 1751م، يصرح فيه الواقف أنه أسس مدرسة بالقرب من جامع عبدي باشا، و أوقف بستان على الإمام المدرس بها وجعل النظر في ذلك لوكيل اوقاف الحرمين الشريفين، وفي وثيقة أخرى يعود تاريخها الى سنة 1201هـ/ 1787م وهي خاصة بأوقاف جامع الشبارلية، فهي تعرفنا على مؤسس الجامع وهو الواقف المسمى الحاج محمد خوجة المقطعجي الذي أسس مدرسة متكونة من خمس غرف لإيواء الطلبة والقائمين على التعليم[33]، وقد شكلت هذه المبادرات الوقفية إحدى الركائز الاساسية في اتساع التعليم وتكاثره، مما أفضى الى نشوء عدد كبير من المدارس، حتى بلغ عددها قبيل الاحتلال الفرنسي قرابة مائة مدرسة بمدينة الجزائر وحدها[34].

وقد أولت المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني اهتماما خاصا بأبناء الفقراء، استنادا الى مقاصد الوقف التي سعت الى نشر العلم بين الفئات المحتاجة، وتمكينهم من الارتقاء الاجتماعي والعلمي، حيث يذكر في هذا الشأن عالم النبات الألماني فيلهلم شيمبر (1804–1878م) الذي زار مدينة الجزائر في ديسمبر 1831م "أن الأطفال يذهبون إلى المدارس وهي موجودة بكثرة في السادسة من العمر، يتعلمون فيها القراءة والكتابة وحفظ القرآن، ثم يواصلون تعليمهم عن العلماء والفقهاء، ويسافر الكثير منهم فيما بعد إلى تونس والإسكندرية والقاهرة لإتمام دراستهم... كما يذهب البعض إلى ليفورنو[35] لدراسة الطب واكتساب المعارف الأوروبية في مختلف الميادين"[36].

ومن ذلك يتضح دور الوقف في القضاء على الأمية وانتشار العلم والثقافة واستمرار هذه المؤسسات في أداء مهامها، حيث تذكر المصادر الأوروبية أن نسبة الأمية في الجزائر نهاية الحكم العثماني كانت شبه منعدمة مقارنة ببعض الدول الأوروبية التي كانت تعرف نسبة عالية من الامية[37].

المجلد: (17) | العدد: (02) | السنة:2025 | صفحات المقال: 864 - 882 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

4. تسيير المقابر والعيون:

قام الوقف في مدينة الجزائر بدور الرعاية الاجتماعية في ميادين متعددة وصور متنوعة شملت نواحي عديدة، وأظهرت المدى الذي شمله الوقف حتى غطى نواحي وأعباء لم تكن في الحسبان مثل وقف المقابر، حيث لاحظنا من خلال الوثائق تحبيس عدة عقارات على المقابر والتي كانت أغلبها توجد خارج مدينة الجزائر، من أجل توسعتها أو جعلها مكانا لدفن الأموات، بالإضافة إلى أخرى تعود أموالها للنفقة على صيانة المقابر وترميمها ودفع أجور القائمين عليها[38].

ومن المنشآت الاجتماعية التي ازدهرت أيضا بازدهار الأوقاف إلى حد كبير، العيون، والغرض منها تيسير الحصول على مياه الشرب، حيث كان الحصول على المياه العذبة في مدينة الجزائر بداية الحكم العثماني من المهام الشاقة[39]، لكن بعد إنشاء الحكام لقنوات المياه أصبح تسبيل الماء العذب وتسهيل الحصول عليه من وجوه البر التي يهتم بها الواقفون، وتدل الوثائق الوقفية المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية على تعدد الاوقاف التي خصصت لضمان استمرارية المرافق المائية، حيث تم وقف العديد من العقارات داخل المدينة وخارجها لاستمرار أداء خدماتها، من ترميم للقنوات والآبار، و إنشاء الصهاريج والأحواض والأسبلة، منها وثيقة تعود الى سنة 1212هـ/ 1798م خصصت ريع خمس حوانيت لصيانة قنوات الماء والصهاريج ، وذلك لتوفير الماء العذب لسكان مدينة الجزائر على مدار السنة [40].

ولتأكيد هذ الفكرة تذكر العديد من المصادر أن مدينة الجزائر خلال القرنين 17م و18م كانت تتوفر على عدد لابأس به من العيون والخزانات والصهاريج[41] الموصلة بالقنوات الرئيسية التي تزود المدينة بالمياه دون انقطاع[42]، حيث يذكر المؤرخ الفرنسي أندري ريمون أنه في سنة 1830م كانت توجد في مدينة الجزائر مائة عين ماء، كما قدر عدد الصهاريج سنة 1840م ب 1100 صهريج، يقول كلها انشئت خلال القرنين 17 و18م وبقيت تزود المدينة بالمياه إلى غاية 1880م[43].

5. الحفاظ على الطابع العمراني:

يعتبر الوقف مصدرا لتمويل مختلف المؤسسات ذات النفع العام فهو مصدر قوة لكل من الدولة والمجتمع، فقد خفف عن الدولة أعباء القيام ببعض الخدمات ووفر لها موارد أعانتها على القيام بوظائفها الأساسية، هذا فضلا عن احترام الدولة لنظام الوقف ودعمه والمحافظة عليه، كان من شأنه أن يقوي شرعية سلطة الدولة نفسها ويوثق علاقتها بالمجتمع.

تعتبر المؤسسات الوقفية مصدرا لحيوية المجتمع وفعاليته، ساهم في الحفاظ على الكثير من الأنشطة واستمرارها، حيث يعد سندا اقتصاديا للدولة من خلال دور تلك المؤسسات في تأمين حل الخدمات التي يحتاجها المجتمع. واستناد إلى عقود الوقف الخيري في مدينة الجزائر، فإن اهتمام الواقفين يصوره لنا عدد الأملاك المحبسة دخل المدينة

المجلد: (17)	العدد: (02)	السنة:2025	صفحات المقال: 864 - 882	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

وخارجها، حيث تعددت وتنوعت بين العقارات والمحلات التجارية والأراضي الزراعية، وبفضل الإدارة السليمة للوقف بمدينة الجزائر الذي يعود الفضل فيها للعثمانيين في تطويرها، ساهمت في الحفاظ على الأملاك الوقفية من خلال الإجراءات والقوانين التي سمحت للمؤسسات الوقفية ضمان الاستفادة في حالة عجز القائمين عليها من تجديدها أو إصلاحها عن طريق المعاوضة أو العناء (الكراء)، وقد ورد هذا الإجراء مثلا في وثيقة تعود لسنة 1206هـ/ 1791م نصت على معاوضة بستان تعطلت منفعته بدار، وذلك بعد استشارة القاضي، والرجوع إلى الجهات المختصة بشؤون الوقف والعمران وهما وكيل الاوقاف وأمين البنائين.[44].

ونتيجة للإدارة المهيكلة والمنظمة التي كانت تشرف على مؤسسة الوقف، والتي تولى فيها المفتون والقضاة الجانب القانوني، بينما اضطلع النظار والوكلاء بمهمة التسيير الاداري والمالي، استطاعوا المحافظة على الأملاك الموقوفة من الاندثار والزوال وتعطل منفعتها من جهة الحبس من خلال صيانتها وترميمها، وبالتالي الحفاظ على الطابع العمراني للمدينة، اذ شكلت الأوقاف احد المرتكزات الاساسية التي ضمنت استمرارية الأنماط العمرانية الإسلامية، من خلال تمويل أعمال الإصلاح والتجديد التي شملت المنشآت التاريخية، وهو ما حافظ على الهوية الثقافية والمعمارية لمدينة الجزائر.

أما العقارات التجارية، مثل المحلات و الفنادق وغيرها، اضافة الى الأراضي الزراعية والبساتين، فقد أدت دورا فعالا في دعم الحياة الاقتصادية، اذ لم تكن هذه الممتلكات مجرد أعيان ثابتة، بل جرى استثمارها وتأجيرها بصورة ممنهجة، مما أضفى على الوقف طابعا حيويا وجعله أداة انتاجية فاعلة، وقد أدى هذا التفعيل الى تحويل الوقف من وضع السكون الى حركية اقتصادية ملموسة، تتجلى في تدفق الموارد وتوظيفها في خدمة المرافق العامة، من مساجد ومدارس ومؤسسات خيرية، وباعتبار الوقف معاملة شرعية ذات طابع قانوني، فقد غدا عنصرا أساسيا في التنظيم الاداري، وجزء لا يتجزأ من البنية الاجتماعية والاقتصادية[45]، وقد ساهم توزيع الاوقاف وانتشارها في تنظيم الفضاءات العامة وخاصة داخل المدينة، اذ غالبا ما كانت الاوقاف تحيط بالمراكز الحيوية، ما ساعد في خلق توازن بين الوظائف السكنية والدينية والتعليمية والتجارية.

المجلد: (17) | العدد: (02) | السنة:2025 | صفحات المقال: 864 - 882 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

6. الخاتمة:

نستخلص من كل ما سبق أن الوقف ملكية حية لا تتغير، و هو مؤسسة هامة وحيوية في المجتمع الإسلامي، لكونه مرتبطا بتلبية حاجات الفرد و المجتمع في كل الفترات.

– أثبت الوقف فاعليته كآلية تمويل ذاتية، ساهمت في تسيير عدد من المؤسسات الحيوية داخل مدينة الجزائر، دون الاعتماد على ميزانية الدولة.

– شكل الوقف إحدى الدعائم الأساسية التي ساعدت على تسيير مؤسسات مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، حيث أسهم في تغطية نفقات المؤسسات العمومية، كالمساجد والزوايا والمدارس وغيرها.

– ساهم الوقف في ترسيخ نوع من اللامركزية الادارية، اذ تولى النظار والوكلاء المحليون ادارة الاوقاف، مما أتاح تسييرا مباشرا لشؤون المدينة بما يتلاءم مع حاجاتها.

– أبرزت تجربة الوقف في مدينة الجزائر قدرة المجتمع على تنظيم شؤونه الداخلية من خلال نظام اداري واجتماعي متطور ، قائم على اسس شرعية واليات قانونية فعالة، تجمع بين البعد الديني والكفاءة العلمية في تسيير مؤسسات المدينة .

– أظهرت الوثائق الوقفية حجم التراكم الاداري والقانوني الذي صاحب ادارة الاوقاف بما يعكس نضجا مؤسسيا وتجذرا تقليديا في تنظيم الحياة الحضرية.

7. الهوامش:

[1]– مصطلح الوقف يعني الحبس والمنع وهو مصدر وقف ، ثم اشتهر المصدر أي الوقف من الموقوف، فقيل ذلك الفرس حبيس في سبيل الله أي موقوف على غزاة يركبونه في الجهاد، وإذا قلت وقّف الارض على المساكين أي حبّسها، ولذا جمع على أفعال فقيل : وقّف وحبّس سواء . أنظر : إبن منظور محمد بن مكرم: **لسان العرب**، شرح وتعليق علي شيري، 1988، بيروت، دار إحياء التراث العربي، مادة وقف أو حبس.

[2]– تعتبر ظاهرة الوقف من أهم مظاهر الحضارة الاسلامية التي دعا اليها الدين الاسلامي، فهو نظام أصيل يستمد من القرآن والسنة إطاره العام وأصوله المباشرة من السنة النبوية الشريفة. أنظر :

– سليم هاني منصور: **الوقف ودوره في المجتمع الاسلامي المعاصر**، 2004، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

– الزحيلي وهبة: **الوصايا والوقف في الفقه الاسلامي**، 1998، بيروت، دار الفكر المعاصر.

[3]- *AUMERAT Josef François, (1897). « La propriété urbaine à Alger », **Revue Africaine**, Société Historique Algérienne, N° 41, pp 321-330.*

[4]- *KHIARI Farid, (1994). « l'Organisation marchande de cité d'Alger (1570-1670) », **Aarab historical review for ottoman studies**, Fondation Temimi Tunis, N° 9-10, p 136.*

[5]– غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700– 1830م**، 2007، الجزائر، منشورات ANEP، ص 61.

[6]- *ANDRE Raymond : **Grandes villes arabes à l'époque ottomane,** 1986, Paris, Sindibad, p 122.*

المجلد: (17)	العدد: (02)	السنة:2025	صفحات المقال: 864 - 882	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

[7]– يقصد بها وثائق سجلات المحاكم الشرعية وبيت المال والبايلك التي تعود للفترة العثمانية المحفوظة الآن بمركز الأرشيف الوطني الجزائري.

[8]– سعيدوني ناصر الدين: **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية**، 2001، ط1، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ص.ص183–186

[9]– غطاس عائشة، المرجع السابق، ص 61.

[10] -*KHIARI Farid, Op.Cit., p138.*

[11]– غطاس عائشة، المرجع السابق، ص 85.

[12]– سعيدوني ناصر الدين ، المرجع السابق، ص 206.

[13]– يعتبر المجلس العملي أعلى سلطة دينية قضائية في الجزائر خلال العهد العثماني، يتكون أعضاؤه من المفتي الحنفي والمالكي ومن القاضي الحنفي والمالكي وشيخ البلد وناظر بيت المال (بيت المالجي) ورئيس الكتاب (باش عدل) وكاتب عدل للتسجيل وظابطين برتبة بياباشي ممثلا للديوان ليصبغ صفة الالزام لأحكام المجلس، مقره الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، ترفع إليه القضايا العالقة والمعقدة التي عجزت المحكمتين الحنفية والمالكية للفصل فيها. أنظر :

- NACEREDDINE Saidouni : **Le waqf en Algérie à l'époque ottomane**, 2007,1er éd, Koweït, Fondation publique des Awaqf, p59.

[14]– يتوفر الأرشيف الوطني الجزائري على رصيد كبير من الوثائق التي تعود إلى الفترة العثمانية التي نتجت عن نشاط الإدارة الجزائرية خلال العهد العثماني ومن بينها الوثائق الصادرة عن المحكمتين الحنفية والمالكية، التي كانت تسجل فيها معاملات الأفراد اليومية من بيع وشراء، هبة، زواج، طلاق، وقف، وهي مصدر مهم لدراسة الحياة اليومية للمجتمع الجزائري وفعالياته خلال تلك الفترة.

– أنظر المحاكم الشرعية: علبة 1/26 وثيقة 2، علبة 1/27 وثيقة 48.

[15]– سعيدوني ناصر الدين ، المرجع السابق، ص 210.

[16]-*NOMIER Akael, (Juin 2002).* ***Les fondation pieuse à Alger au XVII siècle (Une étude comparative de wakf)****, Tome I, Thèse de doctorat, université d'Aix Marseille I, France, p59.*

[17]– سعيدوني ناصر الدين، (جويلية 1990). «موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر أواخر العهد العثماني»، **المجلة التاريخية المغربية**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات تونس، العدد 57–58، ص 178. وانظر المحاكم الشرعية: علبة 32 وثيقة 09، علبة 2/27 وثيقة 03، علبة 1/26 وثيقة 10، علبة 56 وثيقة 47، علبة 2/28 وثيقة 10.

[18]– يتم تعيين الوكيل أو الشيخ الناظر بتزكية من الديوان بشروط ومواصفات يجب أن تتوفر في متولي هذا المنصب، والتي نجملها الأخلاق الفاضلة، النزاهة، العلم والسمعة الطيبة بين الناس، ومنصب الوكيل لا يحدد بفترة زمنية لأن إنهاء مهامه أو استمراره فيها راجع إلى كفاءته في أداء المهام الموكلة إليه. لمزيد من المعلومات أنظر:

- *DEVOULX Albert, (1862). « Les édifices religieux de l'ancien Alger »,* ***Revue Africaine****, Société Historique Algérienne, N° 6, pp 370-371.*
- *DEVOULX Albert,(1861). « Notes historique sur les mosquées et autre édifices religieux d'Alger »,* ***Revue Africaine****, Société Historique Algérienne, N° 5, p 60.*

[19] - *DEVOULX.Albert, « Les édifices… » , 1862, p 370.*

[20]– سعيدوني ناصر الدين ، دراسات في الملكية، ص.ص 201– 213.

[21]– سعيدوني ناصر الدين ، المرجع نفسه، ص 190.

[22]- *DEVOULX Albert, (1859-1860). « Notes historique sur les mosquées et autre édifices religieux d'Alger »*, ***Revue Africaine***, *Société Historique Algérienne, N° 04, p 471.*

[23]– سعيدوني ناصر الدين، دراسات في الملكية، ص 191.

[24] *-DEVOULX.Albert, « Notes historique… », 1861, p390.*

[25]– سعيدوني ناصر الدين ، دراسات في الملكية، ص 191.

[26]– من خلال دراستي المعدة لنيل شهادة الدكتوراه، و الموسومة بأوقاف مساجد مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال سجلات المحاكم الشرعية، والتي اعتزم مناقشتها قريبا ، يمكن القول أن معظم الأملاك والعقارات داخل مدينة الجزائر وخارجها كانت تصنف ضمن الاوقاف.

[27] *- AUMERAT Josef François, (1898). « La propriété urbaine à Alger »*, ***Revue Africaine***, *Société Historique Algérienne, N° 42, pp. 168-201.*

[28]– لمزيد من المعلومات حول اوقاف الزوايا، أنظر : بودريعة ياسين، اوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت بيت المال والبايلك، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2006–2007.

[29]– مسلم بن الحجاج: **صحيح مسلم بشرح النووي**، تحقيق حسن عباس قطب وآخرون، الجزء 5 ، 2003 ، المملكة العربية السعودية، دار الكتب العلمية، كتاب المساجد، باب فضل بناء المساجد ، رقم الحديث 533، ص15.

[30]– إن اهتمام أفراد المجتمع الجزائري بهذا المعلم الديني والتاريخي تصوره لنا عدد العقارات المحبسة على المساجد والزوايا، فقد حظيت بعدد كبير من الأوقاف واحتلت بذلك المرتبة الأولى في حجم الأملاك المحبسة. لمزيد من المعلومات الرجوع إلى وثائق سجلات المحاكم الشرعية المحفوظة بمركز الأرشيف الوطني الجزائري. أنظر : علبة 2/28 وثيقة 10

[31] *- HAEDO Fray Diego :* ***Topographie et Histoire générale d'Alger****, 1998, paris, Bouchène, p 207.*

[32] *-DEVOULX Albert, « Les édifices … », 1862, p 372.*

[33]– المحاكم الشرعية : علبة 1/19 وثيقة 04. وحول وثيقة جامع الشبارلية أنظر:

- DEVOULX Albert : ***Les édifices religieux de l'ancien Alger****, 1870, Alger,* ***Typographie bastide****, pp 177-183.*

[34]– دودو أبو العيد: **الجزائر من خلال مؤلفات الرحالين الألمان (1830–1855م)**، 1989، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص82.

[35]– ليفورنو : تعد من أشهر المدن الايطالية خلال الفترة الحديثة، عرفت بنشاطها الاقتصادي وحركتها العلمية والسياسية.

[36]– دودو أبو العيد ، المرجع السابق، 13.

[37]– دودو أبو العيد ، المرجع نفسه، ص 13.

[38]– المحاكم الشرعية، علبة 78، وثيقة 26.

[39]– كانت مدينة الجزائر قبل مجيء العثمانيين تفتقر إلى القنوات الموصلة للمياه من الفحص خارج المدينة، لذا أول عمل قاموا به بعد استقرارهم بالجزائر هو انجازهم شبكة قنوات لتزويد المدينة بالمياه من الفحص لتلبية حاجة السكان بهذه المادة الحيوية وهذا بمساعدة العنصر الأندلسي. لمزيد من المعلومات أنظر:

- LESPES René : ***Alger étude de géographie d'histoire urbaine****, SD, paris, libraire Felix alcon, p 175.*

- SEFEDJ Nabila, (2005). ***Les bains d'Alger durant la période ottomane (XVI - XIX siècle) , Histoire topographie et étude urbaine****, Tome I, thèse de doctorat en archéologie, université paris IX , Sorbonne, france, pp70-71.*

[40]– المحاكم الشرعية، علبة 01 وثيقة 20. علبة 56 وثيقة 47. علبة 68 وثيقة 11. علبة 106–107 وثيقة 13. علبة 109–110، وثيقة 04.

[41]– لمزيد من المعلومات أنظر :

- *LAUGIER De Tassy : **Histoire de Royaume d'Alger**, 1724, Hollande, p 158.*
- *KLEIN Henry : **Feuillet d'El djazair**, 1927, Alger, Imprimerie fontana, p26.*

[42]– بلغ عدد قنوات الموصلة للمياه في مدينة الجزائر من الفحوص خمسة وهي: قناة بير طرارية، قناة الحامة، قناة تلاوملي، قناة عين الزبوجة، القناة الخامسة تقع في قلب المدينة. أنظر : *- SEFEDJ.Nabila, Op.Cit., pp367-399.*

[43]*- ANDRE Raymond, Op.Cit., pp165-166.*

[44]– المعاوضة: المعاوضة هي استبدال العين الموقوفة بعقار آخر، حيث يُضم العقار الجديد إلى جملة الموقوفات، مع خروج العين الموقوفة من دائرة الوقف لصالح الطرف الآخر، وهو أحد أساليب الحفاظ على الموقوفات واستمرار الانتفاع بها. أما العناء فهو كراء الأملاك الموقوفة وخاصة التي تعطلت منفعتها وعجز القائمين عليها اصلاحها. لمزيد من المعلومات أنظر: عفيفي محمد، (1988). «أساليب الانتفاع الاقتصادي بالأوقاف في مصر في العصر العثماني»، **حوليات إسلامية**، منشورات المعهد الفرنسي للآثار الشرقية القاهرة، المجلد 24، ص 121. أيضا : المحاكم الشرعية : علبة 1/37 وثيقة 17.

[45]– نظرا للدور الذي أصبح يلعبه الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني (القرن 18م)، وازدياد عدد الأوقاف وكثرتها، تطلب من الإدارة العثمانية بالجزائر أن تضع تنظيمات وقوانين إدارية خاصة، تسهر على رعاية شؤون هذه الأوقاف التي تتوزع على عدة مؤسسات خيرية، ولهذا أُوجدت هيئة محلية رسمية مستقلة تتكون من عدة موظفين يمثلون مجلسا خاصا، وهو بدوره يخضع لتوجيهات ومراقبة المجلس العلمي. ومن خلال المهام الموكلة إلى موظفي الأوقاف في كل مؤسسة، يتلخص دورهم في حفظ الوقف وعمارته وايجاره إن كان عقارا، وزرعه إن كانت أرضا زراعية، المخاصمة فيه، تحصيل ريعه من أجرة أو زرع أو ثمرة، الاجتهاد في تنميته وصرفه في جهاته، عمارة واصلاح، من أجل تحقيق المبدأ الذي قامت عليه هذه المؤسسات والغاية التي أرادها الواقفون (تقديم خدمات خيرية واجتماعية وثقافية). أنظر: سعيدوني ناصر الدين، «موظفو مؤسسة الأوقاف »، ص 178.

9. المصادر والمراجع:

1. المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ. الوثائق:

– وثائق المحاكم الشرعية:

علبة 01 وثيقة 20.

علبة 1/19 وثيقة 04.

علبة 1/26 وثيقة 2.

علبة 1/26 وثيقة 10.

علبة 1/27 وثيقة 48.

علبة 2/27 وثيقة 03.

المجلد: (17) | العدد: (02) | السنة:2025 | صفحات المقال: 864 - 882 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

علبة 2/28 وثيقة 10.

علبة 32 وثيقة 09.

علبة 1/37 وثيقة 17.

علبة 56 وثيقة 47.

علبة 68 وثيقة 11.

علبة 78، وثيقة 26.

علبة 106–107 وثيقة 13.

علبة 109–110، وثيقة 04.

ب. الكتب:

– إبن منظور محمد بن مكرم: **لسان العرب**، شرح وتعليق علي شيري، 1988، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

– الزحيلي وهبة: **الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي**، 1998، بيروت، دار الفكر المعاصر.

– دودو أبو العيد: **الجزائر من خلال مؤلفات الرحالين الألمان (1830–1855م)**، 1989، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.

– سعيدوني ناصر الدين: **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية**، 2001، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

– سليم هاني منصور: **الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر**، 2004، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

– غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700–1830م)**، 2007، الجزائر، منشورات ANEP.

– مسلم بن الحجاج: **صحيح مسلم بشرح النووي**، تحقيق حسن عباس قطب وآخرون، 2003، المملكة العربية السعودية، دار الكتب العلمية.

ج. المجلات:

– عفيفي محمد، (1988). «أساليب الانتفاع الاقتصادي بالأوقاف في مصر في العصر العثماني»، **حوليات إسلامية**، منشورات المعهد الفرنسي للأثار الشرقية القاهرة، المجلد 24.

– سعيدوني ناصر الدين، (جويلية 1990). «موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر أواخر العهد العثماني»، **المجلة التاريخية المغربية**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات تونس، العدد 57–58.

د. الرسائل الجامعية:

– بودريعة ياسين، اوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2006–2007.

المجلد: (17)	العدد: (02)	السنة:2025	صفحات المقال: 864 - 882	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

2. المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

A. *Livres :*

- *DEVOULX Albert,* ***Les édifices religieux de l'ancien Alger, 1870, Alger,*** *Typographie bastide.*

- *HAEDO Fray Diego :* ***Topographie et Histoire générale d'Alger****, 1998, paris, Bouchène.*

- *LAUGIER De Tassy :* ***Histoire de Royaume d'Alger****, 1724, Hollande.*

- *ANDRE Raymond :* ***Grandes villes arabes à l'époque ottomane****, 1986, Paris, Sindibad.*

- *KLEIN Henry :* ***Feuillet d'El djazair****, 1927, Alger, Imprimerie fontana.*

- *LESPES René :* ***Alger étude de géographie d'histoire urbaine****, SD, paris, libraire Felix alcon.*

- *NACEREDDINE Saidouni :* ***Le waqf en Algérie à l'époque ottomane****, 2007,1er éd, Koweït, Fondation publique des Awaqf.*

B. *Périodiques :*

- *DEVOULX Albert, (1859-1860). « Notes historique sur les mosquée et autre édifices religieux d'Alger »,* ***Revue Africaine****, Société Historique Algérienne, N° 04.*

- *DEVOULX Albert,(1861). « Notes historique sur les mosquée et autre édifices religieux d'Alger »,* ***Revue Africaine****, Société Historique Algérienne, N° 5,*

- *DEVOULX Albert, (1862). « Les édifices religieux de l'ancien Alger »,* ***Revue Africaine****, Société Historique Algérienne, N° 6.*

- *AUMERAT Josef François, (1897). « La propriété urbaine à Alger »,* ***Revue Africaine****, Société Historique Algérienne, N° 41.*

- *AUMERAT Josef François, (1898). « La propriété urbaine à Alger »,* ***Revue Africaine****, Société Historique Algérienne, N° 42.*

- *KHIARI Farid, (1994). « l'Organisation marchande de cité d'Alger (1570-1670) »,* ***Aarab historical review for ottoman studies****, Fondation Temimi Tunis, N° 9-10.*

c. *Thèses:*

- *NOMIER Akael, (Juin 2002).* ***Les fondations pieuses à Alger au XVII siècle (Une étude comparative de wakf)****, Tome I, Thèse de doctorat, université d'Aix Marseille I, France.*

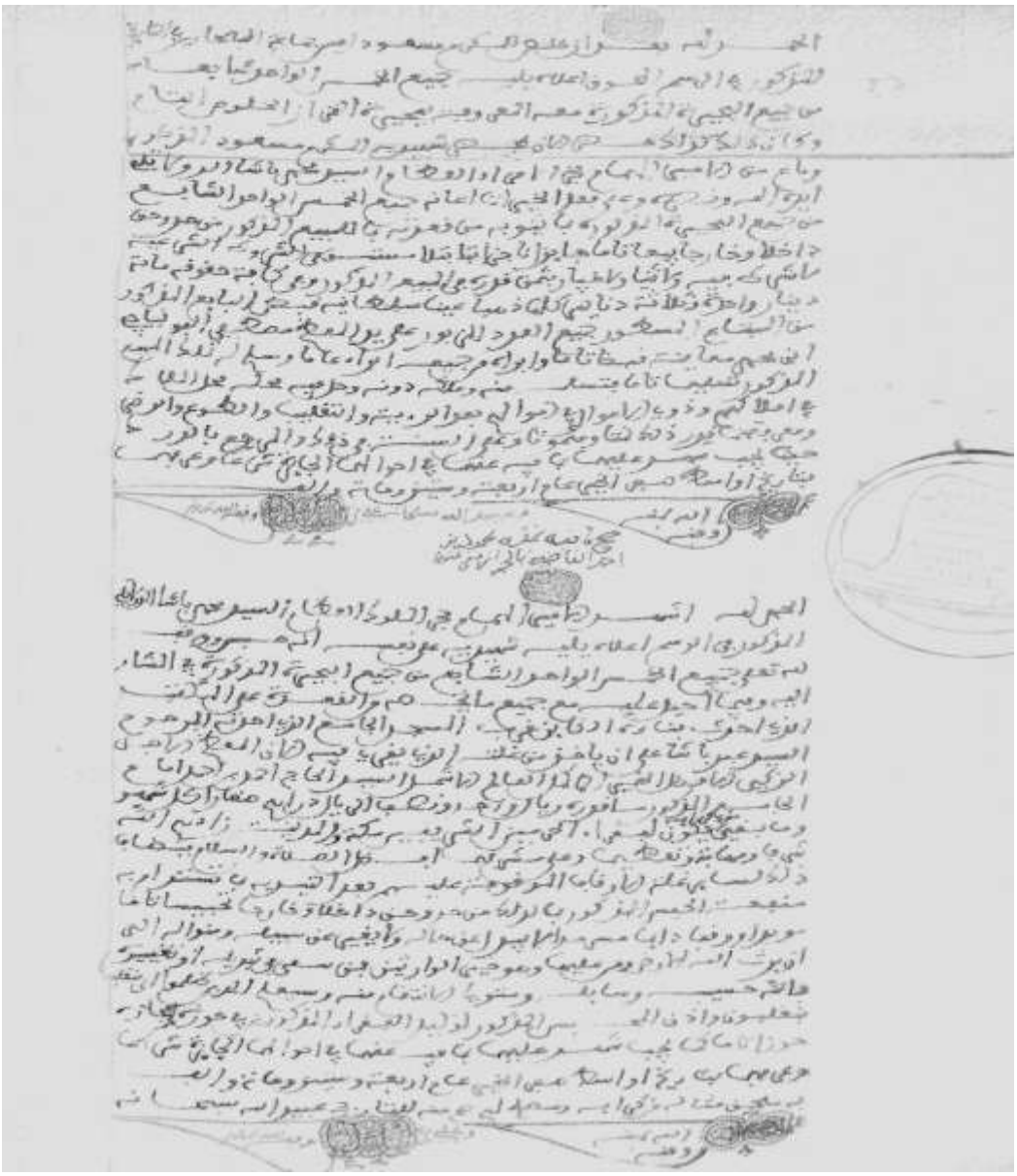
- *SEFEDJ Nabila, (2005).* ***Les bains d'Alger durant la période ottomane (XVI - XIX siècle) , Histoire topographie et étude urbaine****, Tome I, thèse de doctorat en archéologie, université paris IX , Sorbonne, france.*

المجلد: (17) | العدد: (02) | السنة:2025 | صفحات المقال: 864 - 882 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

10. الملاحق:

الملحق رقم 01:

وقف مشترك للإمام الذي يدرس في المكتب (الكتّاب)، الذي شيده الداي محمد باشا بن بكير قرب مسجد عبدي باشا وفقراء الحرمين الشريفين.

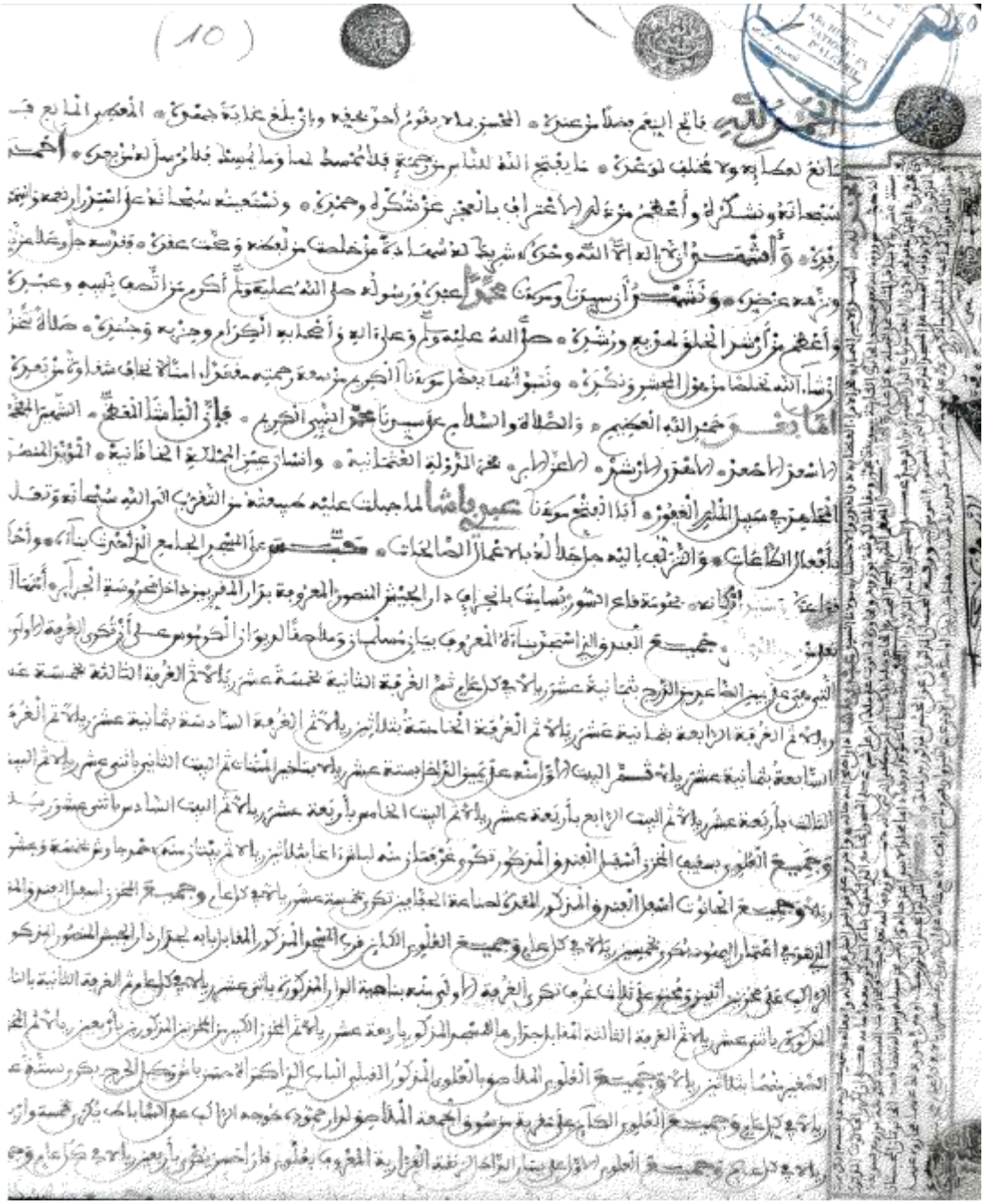


المصدر : الأرشيف الوطني الجزائري، المحاكم الشرعية، العلبة 19.

المجلد: (17) | العدد: (02) | السنة:2025 | صفحات المقال: 864 - 882 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

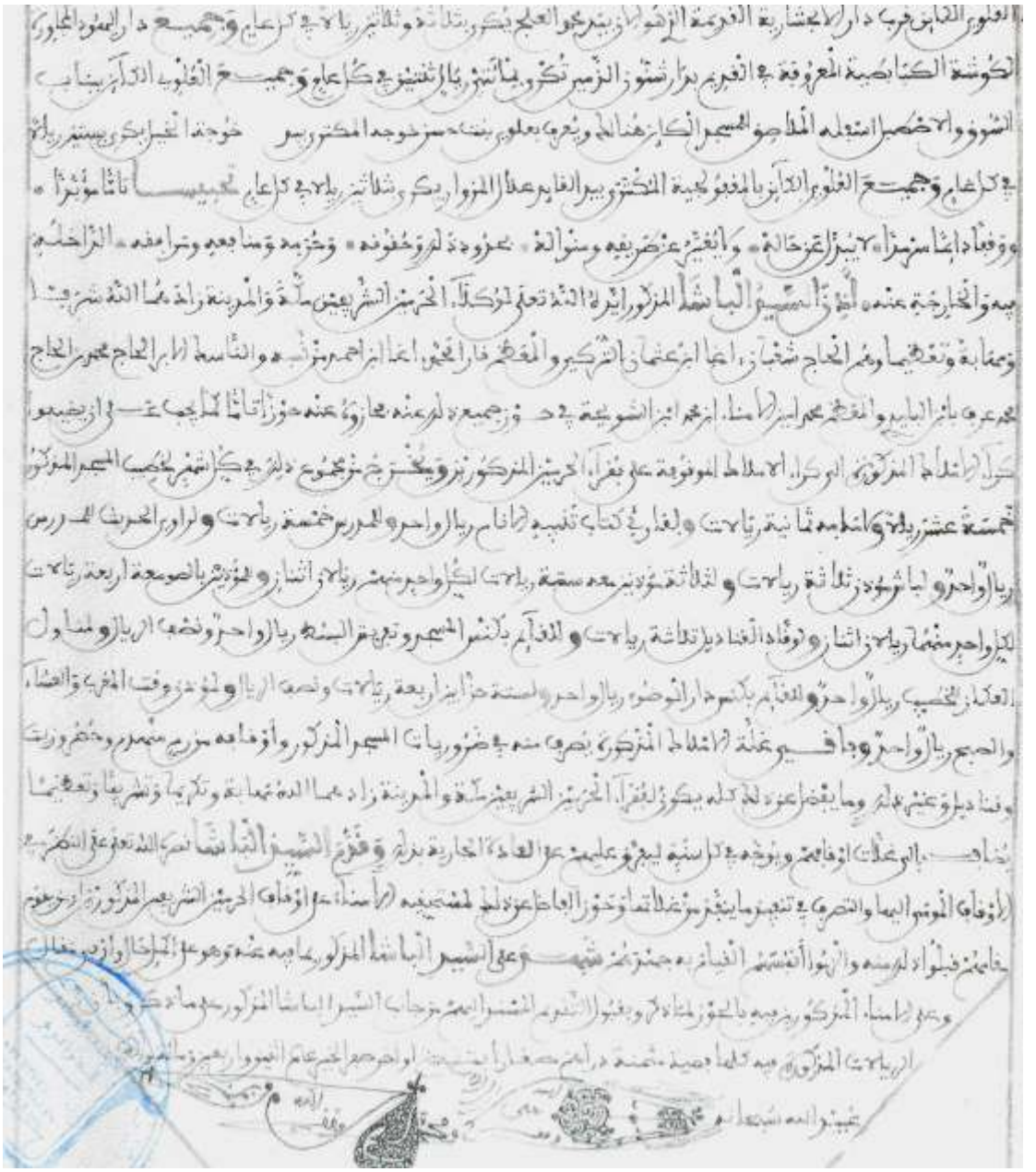
الملحق رقم 02:

وقف مشترك على القائمين بشؤون مسجد الداي عبدي باشا بقاع السور وفقراء الحرمين الشريفين



المجلد: (17) | العدد: (02) | السنة:2025 | صفحات المقال: 864 - 882 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

تابع للملحق رقم 02:



المصدر: الأرشيف الوطني الجزائري، المحاكم الشرعية، العلبة 28.